



القدس

في الصحافة 1967 - 1987 وفي المجلات الفلسطينية⁽¹⁾

د. المتوكل طه

شاعر وكاتب فلسطيني

الجزء الأول: الصحافة الفلسطينية والقدس 1967 - 1987

مقدمة

كيف تناولت الصحافة الفلسطينية مدينة القدس؟ أثارت نقابة الصحفيين الفلسطينيين هذا السؤال، بحثًا عن إجابة شافية له. ووجدتني مستعدًا للبحث لخلق إجابة عن هذا السؤال، لأنني عملت في الصحافة أعوامًا طويلة. وكنت واحدًا من سكّان القدس، قبل أو سلو. وانشغلت ولا زلتُ بالإعلام، منذ كنت وكيلاً، طيلة خمس عشرة سنة، لوزارة الإعلام الفلسطينية، ومسؤولًا عن كل ما صدر عنها من منشورات. مرورًا بمجلتي «الشعراء» و«أقواس» الثقافتين اللتين كنتُ مشرفًا عليهما أيام رئاستي لبيت الشعر الفلسطيني. ومتابعتي إصدارات ومطبوعات اتحاد الكُتاب والأدباء الفلسطينيين الدورية

(1) هذه المادة، هي جزءٌ مقتطع من كتاب «القدس في الصحافة: إجراءات الاحتلال ضد الإعلام»، أرسل نصه إلى مجلة المقدسية قبل نشره، وحوّلنا أن نأخذ أي جزءٍ منه.

خلال رئاستي له لمدة أربع دورات انتخابية. وصولاً إلى عملي سفيراً ثم رئيساً لدائرة الدراسات الإستراتيجية في وزارة الخارجية لمدة أربعة أعوام. ثم، بعد أن تقاعدت، أعمل مشرفاً عاماً على «دائرة الثقافة والنشر» التابعة لجامعة الاستقلال ورئيساً لتحرير منصتها الثقافية. كما نشرت مئات الدراسات والمقالات حول الثقافة والسياسة والفكر والنقد الأدبي والإعلام وما يتعلق بالحرّيات. علاوة على مشاركتي في مئات المؤتمرات واللقاءات والندوات والمحاضرات. وأنجزت، بفضل الله تعالى، أكثر من خمسين مؤلّفاً.. ما جعلني راغباً في المشاركة لسبر غور هذا السؤال والإجابة عليه.

واستحقاقاً لهذا البحث، لا بدّ من تحديد زمنه، الذي يبدأ من نكسة حزيران 1967 وينتهي حتى عام 1987 بالنسبة للصحف وحتى عام 2022 بالنسبة للمجلات، ومكانه الذي هو القدس وأكنافها، وموضوعه الذي سيكون «تجليات أو تمثّلات القدس في الصحافة الفلسطينية - والمجلات» (مجلة «العودة» و«فلسطين الثورة» و«الكاتب» و«الثقافة والمجتمع» و«المقدسية» و«الصامد الاقتصادي» و«العربي» و«الدراسات الفلسطينية») مع عشرات المجلات الفلسطينية والعربية الأخرى. وستتناول تعريفاً لمجلة العودة والدور الذي لعبته باعتبارها مجلة صدرت في القدس داخل فلسطين وتحت الرقابة الاحتلالية المباشرة، بعد النكسة وقبل أو سلو. ولمجلة فلسطين الثورة التي كانت الحادي الإعلامي للثورة والمقاومة الفلسطينية على مدار ثلاثة عقود وأكثر، وصدرت في بيروت وقبرص أي خارج فلسطين وقبل أو سلو. ولمجلة الكاتب التي كانت مشغولة بالأدب والفكر وصدرت في القدس، ولمجلة التراث والمجتمع التي أصدرتها جمعية إنعاش الأسرة في مدينة البيرة شمال القدس وقريباً منها، وركّزت في موضوعاتها على التراث والفلكلور بكل مكوناته وهولته، وسعت لإنهاضه وتعميمه ودراسته. والكاتب والتراث والمجتمع صدرتا داخل فلسطين قبل أو سلو وهما ثقافيتان. ومجلة المقدسية الأكاديمية التي تصدر في القدس وتتمحور حولها، وصدرت خارج وداخل فلسطين وبعد أو سلو. إضافةً إلى مجلة صامد الاقتصادي التي صدرت عن مؤسسة صامد التابعة لمنظمة التحرير منذ السبعينيات



أي خارج فلسطين وقبل أوسلو ومشغولة بالسؤال الاقتصادي أساسًا. ومجلة الدراسات الفلسطينية المعروفة والمميزة منذ العام 1990 والتي صدرت قبل أوسلو وخارج فلسطين وهي سياسية فكرية. ومجلة العربي التي تصدر في الكويت الشقيقة منذ ثلاثة وستين عامًا، وهي الأبرز على الساحة العربية من حيث تنوعها واهتمامها الثقافية والفكرية والاجتماعية، وتصدر قبل أوسلو وبعدها وهي نموذج للمجلة العربية الجامعة. علاوة على سبعين مجلة فلسطينية وعربية صدرت في غير مكان، وتناولت القدس، من خلال العديد من الأبحاث والمقالات والتحقيقات والدراسات. أي إننا أخضعنا للدراسة مجلات صدرت قبل أوسلو من داخل فلسطين وخارجها، وكذلك تلك التي صدرت بعد أوسلو في داخل فلسطين ومن خارجها، إضافة إلى أننا حرصنا على تنوع النماذج فأوردنا المجالات السياسية والثقافية والفكرية والتراثية والاقتصادية والأكاديمية.. حتى يتبين لنا حضور القدس في كل الصفحات على اختلاف تخصصاتها.. وكل ذلك؛ لنقارب الصورة التي تناول بها الفلسطينيون «خاصة» عاصمتهم، وكذلك الأشقاء العرب، والحيز الذي احتلته القدس في خطابهم الصحفي، لنقارن الخلاصات التي خرجنا بها مع الخطاب الدائر الآن صحفيًا وإعلاميًا والمشغول بالقدس. علمًا أن العودة وفلسطين الثورة والكاتب والتراث والمجتمع وصامد الاقتصادي.. توقفت كلها عن الصدور، غير أن المقدسية التي صدرت قبل أربعة أعوام ما فتئت تصدر حتى اللحظة.

ويتقدم سؤال يوتر وهو: هل استطاع الخطاب الفلسطيني، منذ النكسة حتى الآن، أن يكون بمستوى ما يجري في القدس خاصة؟ وأعني الخطاب الصحفي الإعلامي والثقافي والسياسي والوطني والاقتصادي والفكري والاجتماعي..؟. ستحاول هذه الدراسة الإجابة على هذا السؤال.

الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال 1967 - 1987

لماذا سمحت دولة الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين بإصدار الصحف والمجلات، بعد احتلالها لما تبقى من أرض فلسطين العام 1967؟

حتى تظهر إسرائيل وكأنها دولة «ديمقراطية»؟ قد يكون ذلك سبباً تسويقياً لذرّ الرماد في العيون! غير أن السبب الرئيسي يتمثل في أن دولة الاحتلال لا تريد للشعب الفلسطيني أن يجترح أشكالا سرّية للتعبير عن وجهة نظره، لهذا فتح هامشاً للفلسطينيين حتى يسمح لهم بإظهار آرائهم وتوجهاتهم وأحلامهم، وتكون تحت ناظره وعلى طاولته وتحت مجهره.. وبالتالي يعرف الاحتلال بماذا يفكر الفلسطينيون، ثم إن الاحتلال سيفرض على هذه الصحافة رقابته الشرسة وسيعمل على تفرغ الصحافة من محتوياتها النضالية والسياسية.. وسيكشف توجهات الصحفيين ومواقفهم الحقيقية، وبالتالي سيعمل على ملاحقتهم بالاعتقال أو الإبعاد أو القتل أو التشويه.. ولديه ذرائع في ذلك، إذ يستند في إجراءاته تلك، على «قانون» هو قانون الطوارئ.

يقول الصحفي حنا عميرة في مقال له نشر في حزيران 1987 - العدد 86 من مجلة الكاتب: صدر في المناطق العربية المحتلة، بشكل علني وحسب الأرقام الرسمية الإسرائيلية 15 صحيفة يومية وأسبوعية ومجلة، وقد استطاعت معظم هذه الدوريات أن تحتفظ بموقف المعارضة للاحتلال وممارساته رغم جميع الضغوط والتضيقات والأوامر العسكرية وقوانين الرقابة الصارمة المفروضة عليها. وهذا بحد ذاته يعبر عن ظاهرة مهمة تعكس الواقع الحي للجماهير في المناطق المحتلة، كما تؤكد أنه رغم مرور عشرين سنة على الاحتلال، منذ حزيران 1967، فقد فشلت السلطات الإسرائيلية في إقامة صحافة مؤيدة بشكل صريح لها وتمتع بأي وزن أو نفوذ أو تأثير بين المواطنين.

وهذا الفشل يعبر عن أحد المظاهر المهمة لأزمة الاحتلال، على الرغم من أن المحاولات لإيجاد (صحافة موالية) لم تتوقف طيلة السنوات السابقة.

وإزاء هذا الواقع تلجأ الدوائر الإسرائيلية الحاكمة لإطلاق أوصاف متباينة على الصحافة في الأراضي المحتلة، فمن ناحية ولأغراض الدعاية، تتحدث هذه الدوائر عمّا تسميه بـ«حرية الصحافة»، وتسوّق ذلك للتدليل على التحسين المزعوم لظروف المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ناحية ثانية، وعندما تشتد الأمور، وتتلبد الغيوم، تبرز إلى



السطح أو صاف أخرى تتطابق أكثر مع وجهة النظر الرسمية الإسرائيلية، تعتبر الصحافة الوطنية في الأراضي المحتلة «أداة للتحرير» و«بؤرة للدعاية المعادية لإسرائيل»، وعادة ما يُستخدم هذا الوصف لتبرير الإجراءات المتخذة ضد الصحف والصحفيين.

وفي كلا الحالتين أي اعتبار الصحافة العربية «دليل تحسين» (لخدمة الأغراض الدعائية الاسرائيلية) أو «أداة تحرير» (بهدف اتخاذ إجراءات ضدها) فإن السلطات الإسرائيلية تعترف بشكل أو بآخر، بفشل سياستها التي استهدفت إيجاد صحافة تابعة في ظل الاحتلال.

لقد ابتدأت هذه السياسة في مطلع السبعينيات، حيث سهّلت السلطات الإسرائيلية إصدار تصاريح للصحف بهدف إضفاء حالة التطبيع على الوضع القائم، ومحاولة إظهار الاحتلال بمظهر «ليبرالي» كما استهدفت أيضاً من وراء تلك السياسة اجتذاب بعض أوساط المثقفين، ومحاولة خلق ركيزة اجتماعية متعاونة مع الاحتلال، ولذلك فلم تستخدم القيود الإدارية ضد توزيع الصحف في الأراضي المحتلة، وكانت الرقابة عليها أخف نسبياً..

لكن التطورات اللاحقة أثبتت خطأ التقديرات الرسمية الإسرائيلية، وأدى تصاعد الحركة الجماهيرية المعادية للاحتلال، وتفاعل الصحافة الوطنية الفلسطينية مع هذه الحركة إلى نشوء وضع جديد، لا يتماشى مع رغبات السلطات الإسرائيلية، وكان أبرز مثال على ذلك نجاح الحملة ضد اتفاقات كامب ديفيد والحكم الذاتي واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

ونتيجة لذلك دخلت الصحافة في الأراضي المحتلة، مثلها، مثل مجموع الحركة الوطنية الفلسطينية، مرحلة جديدة في مواجهة ما سمّته سلطات الحكم العسكري (ولا يزال يعرف حتى الآن) بسياسة «اليد الحديدية».

وفي محاولة لتقديم صورة أوضح عن موقف السلطات الإسرائيلية من الصحافة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، نقتبس فيما يلي بعض الفقرات المهمة التي وردت

في مقال بقلم الدكتور «إيلي ريخس» ظهر في مجلة وزارة الدفاع الإسرائيلية أعادت نشره صحيفة جيروزاليم بوست بتاريخ 22 نيسان 1987.

يتحدث د. ريخس عن الصحافة الوطنية الفلسطينية ودورها السياسي في الأراضي المحتلة بمعزل عن جميع القيود والاجراءات وقوانين الرقابة العسكرية المفروضة عليها، وإنما يحاول الدفاع عن هذه القيود والاجراءات بدعوى «أن هذه الصحافة هي صحافة شعبية وموالية لمنظمة التحرير»، و«هذا ما زاد من حدة التوتر في علاقاتها مع السلطات الإسرائيلية»، على حدّ قوله.

وللدفاع عن وجهة نظره، يصنف كاتب المقال الصحف، بعد أن يستعرضها بالاسم، من خلال ارتباطاتها بمنظمات فلسطينية محددة، ويجد الأعداء لقرار السلطات الإسرائيلية بإغلاق صحيفة الميثاق ومجلة العهد وقبلهما صحيفة الدرب.. ثم يقول «إن الصحف في المناطق تعبرّ نسبياً عن موازين القوى لأطراف خارجية تعتمد عليها هذه الصحف»، وعلى هذه الخلفية ينكر صاحب المقال من وجهة نظره طبعاً «وجود صحافة فلسطينية مستقلة تعبر عن المواقف السياسية لسكان المناطق».

وفي معرض إجابته على السؤال، إلى أيّ مدى تعكس الصحافة في الأراضي المحتلة وتمثل المواقف السياسية للسكان، يقول: «إن وجود عدد كبير من النشرات التي تدعم منظمة التحرير يعطي انطباعاً وكأن هناك إجماعاً وطنياً يؤيدّ مواقف المنظمة ويعارض النظام الأردني».. ولكن من الواجب الافتراض، على نفس المستوى، بأن هناك تيارات أخرى لا تستطيع التعبير عن نفسها من خلال هذه الصحافة»، ومن هذه التيارات، حسبما ورد في المقال «نموّ الدور الأردني في المناطق (المحتلة) الذي عبّر عن نفسه بعد وقف التنسيق بين الملك حسين وعرفات، ومن خلال الإعلان عن خطة التنمية الأردنية في الضفة»!.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن د. إيلي ريخس عندما يتحدث عن سيطرة منظمة التحرير على الصحافة الوطنية يشير أيضاً إلى ازدياد أهمية الصحافة في الأراضي المحتلة وإلى أن هذه الصحافة في الأراضي المحتلة وإلى أن هذه الصحافة أصبحت في الآونة الأخيرة أكثر تعبيراً



عن هويتها الفلسطينية، كما أنه يعترف في نفس الوقت، بفشل المحاولات الإسرائيلية لإيجاد صحافة تابعة أو موالية للاحتلال، وهو يقول بهذا الصدد: «لقد حصلت محاولات في الماضي لإصدار صحف مستقلة وغير مرتبطة بجهات خارجية، لكن هذه النشرات كانت قصيرة العمر وسرعان ما تلاشت» ويضرب مثلاً على ذلك بفشل محاولة أحد الصحفيين في مطلع السبعينيات الاستمرار في إصدار صحيفته التي أيدت إجراء مفاوضات مباشرة بين سكان المناطق (المحتلة) وإسرائيل، كما ضرب مثلاً آخر بفشل صحيفة «المرآة» التي صدرت لفترة محدودة باسم روابط القرى..

وإذا كان الحديث يدور هنا عن فشل السلطات الإسرائيلية في إقامة صحافة محلية موالية ومتعارضة مع الجماهير الفلسطينية، فيمكن أيضاً الإشارة، إلى الفشل الذريع الذي مُنيت به محاولة إقامة «صحافة إسرائيلية تنطق باللغة العربية، وهذا ما أدى بالحكومة الإسرائيلية لاتخاذ قرار بإغلاق صحيفة «الأنباء» الإسرائيلية الرسمية بسبب المقاطعة الشاملة من جانب الجماهير العربية، وقد اعترف المسؤولون الإسرائيليون بأن قلة توزيع هذه الصحيفة (بالرغم من جميع الإمكانيات المالية التي كانت تحت تصرفها) هي التي أدت لاتخاذ قرار وقف صدورها قبل حوالي سنتين تقريباً. وقبل «الأنباء» تم إيقاف صحيفة «اليوم» الحكومية وغيرها من النشرات الإسرائيلية الرسمية لنفس الأسباب. إن عجز السلطات الإسرائيلية، عن إقامة صحافة ناطقة بالعربية، يدعم الاستنتاج بعدم إمكانية التحايل على الجماهير، وعدم توفر أي ركائز تسمح بتطور مثل هذه الصحافة الغربية عن واقع هذه الجماهير، كما يؤكد هذا العجز أن توفر الأموال والتسهيلات بشكل مجرد ومعزول عن الواقع لن يؤدي إلى إقامة صحافة ناجحة ومقبولة بالمعنى الحقيقي للكلمة، ويمكن الاستنتاج أن حديث الدكتور رينجس عن فشل محاولات إقامة صحف موالية لا يعني توقّف هذه المحاولات، وأن حديثه عن وجود «تيارات أخرى» خارج إطار منظمة التحرير لا تستطيع التعبير عن نفسها عن طريق الصحف الوطنية الفلسطينية، يعني بأن استمرار هذه المحاولات سيكون تحت «يافطة أردنية» وضمن ما يعرف بمخطط التقاسم

الوظيفي بين الأردن وإسرائيل وتشجيع ما يسمى بـ«المعتدلين» للقيام بدور في هذا المجال، بالاعتماد على الدعم الأردني والتسهيلات الإسرائيلية.

لقد أثبتت تجارب السنوات السابقة أن فشل خلق صحافة موالية للاحتلال، يكمن في عزلة أصحاب هذا النهج عن وقائع التطور والحياة وحركة الجماهير ودخولهم في تعارض معها، وبالمقابل فإن تعبير الصحافة الوطنية الفلسطينية عن أهداف وتطلعات الجماهير في التحرر والاستقلال قد أمدها بمقومات البقاء والاستمرار على الرغم من دخولها في تعارض حاد مع الاحتلال، كما أكسبها هذا التعارض المزيد من القوة والتأثير والنفوذ في مواجهة الإجراءات والتضييقات والضغوط التي تعرضت ولا تزال تتعرض لها. وعلى هذا الأساس فإن مصير المحاولات الجديدة لخلق صحافة موالية لن يكون أفضل من مصير سابقتها مهما حظيت من دعم وتسهيلات.

ويقول الصحفي الفلسطيني المخضرم عاطف سعد «أهلاً بك صحفياً عاملاً في فلسطين، المنطقة التي تُعدُّ أمَّ بؤر التوتر في العالم. أن تكون صحفياً هنا يعني أن تكون ناقلاً للممارسات احتلال وِرتْ أسوأ ما في الاحتلال التي سبقتها، بل و«أثراها» بعنصرية قومه البغيضة. وأن تكون متابعاً لتحوّلات بطيئة، صعبة ومؤلمة لشعب يكافح، منذ مئة عام، من أجل حريته وخلصه وبناء أمته من جديد.

هنا أنتَ تتعامل مع إسرائيل، «واحة الديمقراطية الوحيدة» لكنها الدولة الأكثر قمعاً للصحفيين الأحرار وللمصورين الصحفيين كذلك.

في كتابه «العسكر والصحافة في إسرائيل» للصحافي والباحث في الشؤون الإسرائيلية صالح النعامي يتطرّق للقيود التي تفرضها الدولة العبرية على حرية الصحافة. فعلى الرغم من أن إسرائيل لا تنفك عن الزعم أنها واحة الديمقراطية وسط أنظمة ديكتاتورية لا تولي أي احترام لقيم الديمقراطية! فإسرائيل هي «الديمقراطية» الوحيدة في العالم التي تفرض على المطبوعات ووسائل الإعلام فيها رقابة عسكرية مسبقة بحكم القانون. هنا في الأراضي الفلسطينية التي مازالت محتلة، أنتَ في منطقة ملتبسة، مثلها هو وضعها،



تعارض فيها المفاهيم حيال الهامش المسموح فيه بنقل المعلومة وما يواكبها من رأي أو تحليل أو وصف.

إذاً، لماذا تكون صحفياً ومن أجل مَنْ؟

لنقل الحقيقة والمعرفة للناس، علّها تغير من بؤسهم فيسعدوا. للتمتع بإحساس أول من يعرف. لتحقيق دخلاً كريماً تعتاش منه. لتكون حصوة صغيرة كلما مرّ عليها أو شاهدها مسؤول أو مواطن حاد عنها وإذا ما داس عليها يتلفّت من حوله علّه يتجنب الأذى. ماذا تعني الرقابة العسكرية على الصحافة؟

تعني، بدايةً، أنها تخلق «رقيباً» داخل عقل الصحفي الفلسطيني، وسيبدأ بمراقبة نفسه، وسيتحاشى كتابة ما يُغضب المراقب العسكري الإسرائيلي، الذي هو رجل أمن بالفعل.. ومع الوقت يصبح الصحفي مُستأنساً ومُدجّناً وعلى مقاس الهامش الذي يسمح به الرقيب. وهذا ليس قدرًا لكنه واقع بالضرورة.

والرقابة تعني أن الصحفي والكاتب سيلجأ بالضرورة إلى الترميز والمجاز، ما يجعل «نصّه» يقع في دائرة الإبهام أو الغموض. أو سيلجأ الكاتب الفلسطيني إلى الكتابة تحت اسم مُستعار. وكان واضحاً أن كل شيء ممنوع ويجب مراقبة كل شيء من الكتابة إلى الألوان إلى الرسومات إلى شكل الصفحة (المونتاج) إلى العناوين.. أي على الصحيفة أن تقدّم للرقيب كل ما سيصدر من منشورات، بصيغته النهائية، إلى الرقيب. وكان «طبيعياً» ومتوقّفاً أن يشطب الرقيب الصورة أو الرسمة أو يشطب أجزاء من السطور.. الأمر الذي سيفقد الكتابة جدواها ومعناها.. فيضطر الصحفي الفلسطيني لإعادة الكتابة لجعلها معقولة وتصلح للتلقّي.. ويعيد إرسالها للرقيب الذي، غالباً، ما يكرر الشطب والعبث بالنص المكتوب.. وهكذا حتى يتأخّر إصدار المطبوعة تبعاً لمزاج الرقيب واشتراطاته المعجزة السورالية.

وكثيراً ما يتمّ استدعاء الكاتب أو المحرر أو رئيس أو سكرتير التحرير للتحقيق

معهم وإرهابهم والتلويح بقطع أرزاقهم وملاحقتهم.. وهذا انعكس سلباً على مضامين الصحافة الفلسطينية، الأمر الذي يُفسّر غياب العديد من الموضوعات أو خفّة المنشور وسطحيته أو تناوله من زاوية ساذجة أو مبتورة.

إجراءات الاحتلال ضد الصحافة 1967 - 1987

شهدت فلسطين منذ العام 1871 ميلادية حتى العام 1987 حركة صحفية نشطة ومتطورة، فقد صدرت في فلسطين، كما سجّلت ذلك الموسوعة الفلسطينية/ الجزء الثاني: 214 مطبوعة صحفية منذ العام 1871-1968. ولعلّ أول مطبوعة تنطبق عليها الشروط الصحفية كانت صحيفة «القدس الشريف» التي صدرت العام 1876، والتي كان يجرها الشيخ علي الريماوي وعبد السلام كمال (انظر مجلة بلسم، العدد 142، صفحة 109 - 110). ومع مطلع القرن العشرين، ازدهرت الصحافة في فلسطين بصدور العديد من الصحف. وقد كانت معظم الصحف والمجلات تصدر في المدن الساحلية المتخارجة كحيفا، وحيفا، وبعضها كان يصدر في القدس والمدن التي أصبحت فيما بعد ضمن كيان إسرائيل، ومن تلك الصحف: فلسطين، والكرمل، وصوت الشعب، والاتحاد، والصرط المستقيم، والجديد، والدفاع، وغيرها الكثير.

وبعد النكبة تلاشت بعض تلك الصحف وبقي بعضها كالاتحاد والجديد في حيفا، وانتقل بعضها إلى مدينة القدس، وبعضها هاجر إلى شرقيّ نهر الأردن... إلى عمّان.

ومنذ العام 1948 حتى العام 1967 عرفت الضفة الغربية عدّة صحف ومجلات، منها المنار، الجهاد، فلسطين، الدفاع، الأفق الجديد، «الجيروزاليم ستار» بالإنكليزية... وغيرها.

وقبل حرب حزيران 1967 ببضعة شهور أصدرت الحكومة الأردنية، قراراً يقضي بتأميم الصحف، فاندمجت صحيفتا الجهاد والدفاع بصحيفة واحدة سمّيت «القدس».

وبعد حرب حزيران 1967 توقّفت كل الصحف عن الصدور، ولم تعرف الضفة



الغربية صحيفة أو مجلة واحدة صدرت في العام 1967، وبالتحديد بعد الحرب مباشرة باستثناء الجريدة التي أصدرتها قوات الاحتلال في العام 1967، وكانت تحمل اسم «اليوم». (انظر إلى العدد 242 ص 110).

وفي العام 1968 عادت صحيفة القدس بالصدور، تلتها بعد أربع سنوات «الشعب» ف«الفجر».. وانتشرت المجلات والمكاتب الصحفية والجرائد. وهذه قائمة بأسماء الصحف والمجلات والمكاتب الصحفية التي ظهرت منذ العام 1968 حتى الانتفاضة 1987:

الصحف في الأرض المحتلة:

- 1 - جريدة القدس صدرت بتاريخ 8 / 11 / 1968
- 2 - جريدة الشعب صدرت بتاريخ 21 / 8 / 1972
- 3 - جريدة الفجر صدرت بتاريخ 15 / 6 / 1974
- 4 - جريدة الطليعة صدرت بتاريخ 27 / 2 / 1978
- 5 - الميثاق صدرت بتاريخ 15 / 2 / 1980
- 6 - الفجر الإنكليزي صدرت بتاريخ 23 / 4 / 1980
- 7 - الفجر الأدبي صدرت بتاريخ 1 / 9 / 1980
- 8 - الوحدة صدرت بتاريخ 20 / 2 / 1982
- 9 - الموقف صدرت بتاريخ 1 / 1 / 1985
- 10 - جيشر (الجسر) - بالعبرية - صدرت في العام 1986
- 11 - النهار صدرت العام 1985 في القدس.

وثمة صحف صدرت وانقطعت، مثل جريدة «الشروق»، حيث صدرت في نهاية سبعينيات القرن الماضي، ولم تصدر بانتظام.. وانقطعت، وكذلك «الأسبوع الجديد» التي

صدرت في العام 1979 وانقطعت العام 1982.

أمّا صحيفة «البشير» الأسبوعية فقد صدرت بتاريخ 19 / 11 / 1970 في بيت لحم، وتوقفت في العام 1981 بأمر عسكري.

وأمّا جريدة «صوت الجماهير» فقد صدرت العام 1973، وتوقفت عن الصدور.

المجلات في الارض المحتلة:

- 1 - البيادر الأدبي صدرت بتاريخ آذار 1976
- 2 - البيادر السياسي صدرت بتاريخ 1 / 4 / 1981
- 3 - مجلة الشراع صدرت بتاريخ 1 / 5 / 1978
- 4 - الكاتب صدرت بتاريخ 1 / 11 / 1978
- 5 - التراث والمجتمع صدرت بتاريخ 1 / 4 / 1974
- 6 - العهد صدرت بتاريخ 16 / 9 / 1983
- 7 - العودة العربي صدرت بتاريخ 6 / 11 / 1982
- 8 - العودة الإنكليزي صدرت بتاريخ 25 / 5 / 1985
- 9 - مجلة هدى الإسلام التي تصدر عن الأوقاف الإسلامية بالقدس
- 10 - مجلة عبير «نسائية» صدرت في منتصف العام 1986
- 11 - صباح الخير (طبيّة)

وهناك بضع مجلات ظهرت وانقطعت عن الصدور. ومن هذه المجلات:

1 - الحصاد

2 - قناة فلسطين

3 - ألوان

4 - المسرح



5 - البراعم

6 - العلوم

7 - المنتدى

8 - الأسبوع الجديد

9 - البشير

هذا بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المجلات والنشرات الصحفية التي تصدر عن المؤسسات التعليمية والاجتماعية والثقافية والنقابات في الضفة والقطاع، ومن هذه المجلات والنشرات:

1 - المهندس - نقابية.

2 - الحياة الطبية - نقابية.

3 - المحامون - غزة / نقابية.

4 - المهندسون - غزة / نقابية.

5 - اللقاء - الطنطور.

6 - الخير والسلام - كنائسية.

7 - رسالة النجاح - جامعة النجاح الوطنية.

8 - صوت الطلبة - مجلة الطلبة / جامعة بيرزيت.

9 - النشرة الداخلية - العلاقات العامة / جامعة بيرزيت.

10 - التغذية - نشرة / جامعة بيرزيت.

11 - رسالة الخليل - العلاقات العامة / جامعة الخليل.

12 - رسالة الجامعة - العلاقات العامة / الجامعة الإسلامية بغزة.

13 - صوت المعلم - نقابة معلمي المدارس الخاصة.

14 - الصحفي الفلسطيني - رابطة الصحفيين العرب.

15 - رسالة الاتحاد - رسالة داخلية تصدر عن اتحاد الكتاب الفلسطينيين في الضفة والقطاع.

أما المكاتب الصحفية فهي:

1 - المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية - القدس .

2 - مكتب المنار - القدس .

3 - مكتب الحياة - القدس .

4 - مكتب المنتدى .

5 - مكتب القدس .

بالإضافة إلى عشرات المكاتب الصحفية في باقي مدن الضفة والقطاع، تابعة للمكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية أو لباقي الصحف اليومية والمجلات، أو لمراسلي الصحف والإعلام والدعاية.

ولعل الناظر إلى هذا الكمّ غير البسيط من الصحف والمجلات والمكاتب يظن أن الصحافة في حلٍّ من أمرها، وأنه لا توجد أيّ عقبات أمام إنشاء أو إصدار أي مكتب أو صحيفة أو مجلة من قبل السلطات الإسرائيلية، غير أنّ الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ الأيام الأولى من احتلاله للضفة والقطاع قد عمد إلى ترويح البرامج الإعلامية، التي من شأنها أن تفقد المواطن الفلسطيني ثقته بالعالم العربي وبنفسه، وتشوّه الحقائق والمعايير، وتقلب الأمور رأساً على عقب، وتغذّيه بما تراه مناسباً من ثقافة الاحتلال عبر وسائل إعلامها وبتكرير كبير معتمدة على قانون التكرار.

كما عمد الاحتلال إلى ربط الفلسطيني بالمؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية، وإلى هدم البنية التحتية الفلسطينية حتى تسيطر عليه اقتصادياً كمقدمة للسيطرة عليه ثقافياً وإعلامياً وجرّه إلى مصادر الاحتلال وفلسفته. بالإضافة إلى أنّ الاحتلال قام بتغيير أسماء المواقع الجغرافية وأعطاهم مسميات جديدة مغايرة للواقع والتاريخ، وفرض على الصحف



والمجلات والنشرات الصحفية الوطنية التداول بالأسماء الجديدة لتثبيت سياسة الأمر الواقع، وترسيخ هذه المسميات في ذهن الجيل الجديد لينسى موطنه وقضيته وشاهد إثباته على حقه التاريخي.

قد يكون معلوماً أن الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة تعترضها مشكلات وعوائق من شأنها أن تقضي على الصحافة وتلغي دورها الوطني والإنساني، ولعل أهم العوائق هي الرقابة العسكرية المستمدة من قوانين الطوارئ البريطانية البائدة لعام 1945، والتي تفرض على أصحاب الصحف والمجلات ومكاتب الصحافة ما يلي:

أ - أن يقدموا للرقابة وقبل النشر أيّ مادة تتعلق «بأمن الدولة»، و«السلامة العامة»، و«النظام العام» في إسرائيل أو في الضفة والقطاع.

ب - إنّ واجب تقديم المادة للرقابة المسبقة على النحو المذكور يسري على أيّ مادة مكتوبة، بما في ذلك الإعلانات، كما يسري على الخرائط، والمخططات، والصور، والكاريكاتيرات، وعلى أيّ كتابات أخرى.

ج - ينبغي تقديم إيضاحات وعناوين أو ملاحظات للصور أو الخرائط أو الكتابات أو الكاريكاتيرات، أو المخططات.

د - يجب أن تقدم للرقابة على النحو المذكور أيّ مادة سبق أن أجازت في السابق، بما في ذلك الصور التي تسمح بها في مناسبات سابقة والتي حملت ختم الرقابة.

هـ - لا يجوز نشر أنباء مختلفة في الصحيفة بجانب بعضها البعض إذا ما كان جمعها بهذه الصورة قد يؤدي إلى الكشف عن أمر لا يجوز نشره دون إذن، وقد يؤدي إلى المسّ بسلامة الجمهور والنظام العام في إسرائيل أو في الضفة والقطاع.

و - إن مصدر النبا ليس من شأنه أن يصبح مسموحاً به من ناحية الرقابة، كما أن المادة المنقولة عن جهات رسمية أو أمنية، إذا ما تتعلق بأمن الدولة والسلامة العامة والنظام العام في إسرائيل أو في الضفة والقطاع تحتاج إلى رقابة مسبقة.

ز - الأنباء المقدمة كاقْتباس عن مصادر أجنبية وعن وكالات أو صحف عالمية، تنظر إليها الرقابة كاقْتباس صحيح ودقيق بمضمونه. وإذا ما سمح بنشر الأنباء المذكورة واتضح بعد ذلك أن الاقْتباس لم يكن دقيقاً، فإن المسؤولية عن الضرر الأمني وعن المسّ بالسلامة العامة والمسّ بالنظام العام، تقع على المحرر المسؤول.

ح - لا يجوز ترك بقع بيضاء أو مسافات أخرى تدل على أعمال شطب من الرقابة.

وعلى ما يبدو فإن الاحتلال الإسرائيلي لم يكتفِ بفرض قوانين الرقابة الصارمة التي تؤدي إلى تأخير صدور المطبوعة وإلى فتور الأخبار أو منع نشرها أو تشويهها، عن طرق الحذف العشوائي منها أو تأخير الموافقة على نشرها، اتخذت عدّة إجراءات، وقامت بجملة ممارسات استهدفت القضاء على روح الصحافة الوطنية والصحفيين الوطنيين الفلسطينيين، كمنع التوزيع، والملاحقة والاعتداءات المتكررة.

ومن الأوامر العسكرية الأخرى التي تحظر التوزيع والنشر، الأمر العسكري رقم 101 لعام 1967 الذي يحظر القيام بأي نشاطات تحريضية أو دعاية معادية، والأمر العسكري رقم 379 لعام 1970 الذي يحوّل أي شخص (إسرائيلي) مسؤول صلاحية مصادرة أي نشرة توزع في الضفة الغربية دون إذن من الحكم العسكري، والأمر العسكري رقم 862 لعام 1980 الذي يوضح الأمر العسكري 379.. وبالتأكيد أن أي نشرة أو كتاب لم يرد ذكرها في قائمة الممنوعات لا يسمح بتوزيعها في المنطقة ما لم يحصل على إذن بذلك. والأمر العسكري 938 لعام 1982 الذي يوسع صلاحيات الأمر العسكري رقم 50، ويعرف عبارة النشرة الممنوعة «بأنها تشمل الطباعة والبيع والشراء والتوزيع.. الخ كما يحظر توزيع أي نشرة «ذات أهمية سياسية».

والمادة 94 في قوانين الطوارئ الانتدابية تمنع إصدار أو طباعة أي نشرة دون ترخيص.

والمادة 100 في قوانين الطوارئ تحوّل الرقيب العسكري صلاحية منع أو وقف صدور

أي صحيفة لأي فترة من الزمن.



وهذه بعض المعلومات والحوادث والأمثلة على ممارسات السلطات الإسرائيلية ضد الصحافة الوطنية والمؤسسات الصحفية والصحفيين الفلسطينيين.

ويقول الصحفي حنا عميرة عن بعض الإجراءات الإسرائيلية ضد الصحافة في الأراضي المحتلة: تخضع جميع الصحف والمجلات والكتب والمطبوعات التي تصدر في الأراضي العربية المحتلة للرقابة العسكرية التي تعمل من خلال جهاز خاص يتبع النصوص الواردة في قوانين أنظمة الطوارئ التي وضعتها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين عام 1945. وتمنح هذه القوانين جهاز الرقابة العسكري الإسرائيلي سلطات وصلاحيات واسعة تحذف ما تشاء من المواد، دون تفسير كما يملك هذا الجهاز حق تعطيل وإيقاف الصحف وبالنسبة لما يسمح أو يحظر نشره من مواد، فليست هناك أي خطوط أو قواعد واضحة، ولكن يجري التركيز باستمرار، من جانب الرقابة العسكرية على منع نشر الأخبار ووجهات النظر التي تعبر عن معاناة وتطلعات الشعب الفلسطيني.

وعدا عن حرمانها للصحف والمجلات من متابعة الأحداث، فإن عمل الرقابة العسكرية يهدد إمكانية الصدور اليومي للصحف.. فقد يفاجأ قبل وقت قصير من موعد طبع الصحيفة بأن نسبة كبيرة من المواد قد حظرت نشرها، ومن المحظور في هذه الحالة، وضع أي إشارة أو مساحة بيضاء تدل على شطب الرقابة. وقد حدث، على سبيل المثال لا الحصر، أن صحيفة الطليعة، احتجبت عن الصدور في 26 تشرين أول عام 1978 بعد أن شطبت الرقابة أكثر من 75 بالمئة من المواد المعدة للنشر. ولمواجهة مثل هذا الاحتمال تلجأ هيئات تحرير الصحف إلى إعداد مواد إضافية كي تستطيع الصدور في الموعد المحدد، كما تضطر الصحف لنشر إعلانات ومواد لا علاقة لها بهوموم المواطنين اليومية ومعاناتهم من قمع السلطات الإسرائيلية.. لملء الفراغ الذي يحدثه مقص الرقيب. وفي حالة نشر الصحيفة لأي مادة مهما كانت دون عرضها على الرقيب العسكري فإنه ينذر الصحيفة.

وخلال السنوات الماضية وحتى الآن، اتخذت السلطات الإسرائيلية مجموعة كبيرة من الإجراءات ضد الصحف في الأراضي المحتلة يمكن استعراض بعضها كما يلي:

- في صيف العام 1985، أصدر الحاكم العسكري للضفة أمرًا جديدًا يلزم الصحف العربية بنشر إعلانات الإدارة الإسرائيلية المدنية، دون مقابل، وإلا فإنها ستمنع من التوزيع في الضفة والقطاع، وقد عرف هذا الأمر العسكري بالأمر 1140.

- تعتبر الأوامر العسكرية الصادرة ضد الصحف نهائية ولا يمكن نقضها، وخاصة بالنسبة لأوامر إغلاق الصحف، وفي حالة صحيفتي الميثاق والدرب ومجلتي الشراع والعهد، عندما تقدمت بشكل منفصل بدعوى للمحكمة العليا الإسرائيلية ضد قرار إغلاقها وجاء قرار المحكمة التي نظرت فيما سمته بأدلة سرية ضد هذه النشرات، لصالح أمر الإغلاق على الرغم من الإثباتات بأن جميع المواد التي نشرت فيها أجازتها الرقابة العسكرية، وهذا يعني أنه حتى الالتزام بقوانين الرقابة العسكرية الشديدة لا يحمي الصحف العربية من العقوبات بها فيها ذلك إغلاقها.

- في الفترة الأخيرة ابتدأت ملاحقة الصحفيين تأخذ أبعادًا جديدة. فقد تم استدعاء عدد من الصحفيين للتحقيق بموجب قانون «تامير» وبدعوى أن مقالاتهم المنشورة تتضمن عبارات تؤيد منظمة التحرير، وقد شملت هذه الإجراءات خمسة صحفيين حتى حينه.

ومن أشكال الاستهداف المباشر للصحفيين الفلسطينيين والأجانب:

إطلاق النار صوبهم: حيث قتل عشرات الصحفيين الفلسطينيين في الداخل والخارج، وأصيب مئات برصاص جنود الاحتلال وشظايا صواريخه.

وسحب البطاقات الصحفية من الصحفيين والإعلاميين ومنعهم من دخول بعض القرى والمناطق؛ بذريعة أنها مناطق عسكرية مغلقة.

والاعتداء على المؤسسات الإعلامية والصحفية، كما يحدث دائمًا من قصف بالصواريخ، وتحطيم للأجهزة ومصادرة للمحتويات.

إغلاقات:

1 - أغلقت السلطات الإسرائيلية مجلة «الشراع» المقدسية العام 1981، والتي كان



يرأس تحريرها المرحوم مروان العسلي.

2- سحب السلطات ترخيص صحيفة «الوحدة» بعد وفاة صاحبها ومحررها المسؤول المرحوم فؤاد سعد رزق.

3- منعت سلطات الاحتلال النشرات اليومية الإنكليزية، وكانت تصدر عن المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية، ومنعت توزيعها على الصحف ووسائل الإعلام الأجنبية العام 1982 بحجة أنها غير مرخصة.

4- حاولت سلطات الاحتلال إغلاق مؤسسة المكتب الفلسطيني وسحبت ترخيص مجلتي «العودة» العربية والإنكليزية في تشرين الأول 1984، لكنها فشلت بسبب الضغط الدولي والمحلي، وتدخل مؤسسات عالمية تقيم علاقات مع المكتب.

5- رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا العام 1981 تسجيل المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية بهذا الاسم، باعتبار أن كلمة «فلسطين» تجرح مشاعر الإسرائيليين.

6- أغلقت السلطات الإسرائيلية صحيفة «الدرب» يوم 26/9/1985، بحجة أنّ لها علاقات مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

7- أغلقت السلطات مكتب «المنار» للصحافة يوم 11/9/1985. وكانت قد أغلقت العام 1984 مكتب «القدس» بحجة أن للمكاتبين علاقات مع منظمات فلسطينية.

8- أغلقت السلطات الإسرائيلية صحف الفجر، والشعب، والقدس عدة مرّات لمدد مختلفة تراوح ما بين يوم وثلاثة أسابيع بحجج مختلفة، وتمنعها شبه أسبوعياً مرّة على الأقل من الوصول إلى القراء في الضفة والقطاع، وتدّعي السلطات أنّ هذه الصحف خرقت قوانين الرقابة! وكان آخر إجراء من هذا القبيل منع جريدة الفجر من التوزيع لمدة أسبوعين، إثر نشر مقابلة مع السيد ياسر عرفات، ومنع التوزيع كان من 23/12/1986 ولغاية 6/1/1987.

- 9 - أغلقت السلطات جريدة «الشعب» لثلاثة أيام بتاريخ 1/8/1985 بحجة أنها خرقت أوامر الرقابة العسكرية.
- 10 - منعت مجلة البيادر السياسي من التوزيع في شهر تشرين الثاني 1985، لمدة أسبوعين، بدعوى خرق أوامر الرقابة العسكرية.
- 11 - أغلقت سلطات الاحتلال صحيفة الميثاق ومجلة العهد يوم 12/8/1986، وصادقت المحكمة العليا الإسرائيلية على القرار يوم 22/8/1986، بحجة أن لهما علاقات مع منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- 12 - أغلقت السلطات الإسرائيلية مطبعة جريدة الموقف الأسبوعية لمدة ثلاثة أشهر يوم 21/8/1986، بحجة قيامها بطباعة منشورات.

منع توزيع

وثمة صحف ومجلات تمنعها سلطات الاحتلال من التوزيع في الضفة الغربية وقطاع غزة ومنها:

- 1 - صحيفة الفجر الإنكليزية الأسبوعية.
- 2 - صحيفة الطليعة العربية الأسبوعية.
- 3 - مجلة العودة العربية النصف شهرية.
- 4 - مجلة العودة الإنكليزية الأسبوعية.
- 5 - مجلة الكاتب العربية الشهرية.

إبعاد

وقد أبعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عددًا من الصحفيين منهم:

- 1 - رئيس تحرير جريدة الشعب علي الخطيب العام 1974.
- 2 - مراسل المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية حسن عبد الجواد الفاراجة العام 1986.



3 - رئيس تحرير جريدة الشعب أكرم هنية في 28 / 12 / 1986.

اختفاء وقتل

وتجدر الإشارة إلى أن عددًا من الصحفيين قد اختفى أو قتل في ظروف غامضة، ولم تحرك سلطات الاحتلال ساكنًا للبحث عنهم أو لشرح ملابس قتلهم، ما يشير إلى تورطها في ذلك.. فمثلًا اختفى صاحب ومحرر صحيفة الفجر يوسف نصري نصر في 5 / 2 / 1975 وما زال مصيره مجهولاً.. كما اختفى الصحفي المرحوم حسن عبد الحليم الفقيه مراسل جريدة الفجر في 2 / 10 / 1985 وعثر على جثته مشوهة يوم 20 / 12 / 1985.

أوامر

وثمة أوامر وقوانين تعمل الصحافة الفلسطينية بموجبها، وهي:

1 - أوامر الانتداب البريطاني العسكرية البائدة لعام 1945 بها فيها الرقابة العسكرية، والإغلاقات، ومنع التوزيع وغيرها.

2 - أوامر القانون الأردني التي تستعملها السلطات الإسرائيلية بخصوص المطبوعات.

3 - الأوامر العسكرية الصادرة عن الحكم العسكري الإسرائيلي، كما هو الحال بالنسبة للأمر رقم (1140) الذي يُجبر الصحف على نشر إعلانات الحكم العسكري فورًا ومجانًا.

وهذا هو نص الأمر رقم (1140): «طبقًا للصلاحيات المخولة لي كقائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بالمنطقة، وبما أنني أعتقد أن الأمر ضروري لأغراض النظام العام، والحكم المنظم، إنني أمر بما يلي:

أ - محرر الجريدة المنشورة بالمنطقة بتصريح، يجب عليه نشر كل إعلان من سلطات جيش الدفاع الإسرائيلي، ودون مقابل في عدد الجريدة الصادر فورًا بعد تسليم الإعلان لمكاتب الجريدة. محرر الجريدة لا يجري أيّ تعديلات في نص الإعلان أو بشكله.

ب - يحق للمسؤول إلغاء التصريح الذي أعطى بموجب المادة «2» أو تعليقه مؤقتاً إذا نقضت تعليمات الفقرة «أ».

ج - يبدأ سريان هذا الأمر اعتباراً من يوم التوقيع عليه.

التوقيع: أمنون شاحك

قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي

لمنطقة يهودا والسامرة

وتجدر الإشارة إلى أن الزميل المرحوم رضوان أبو عياش، رئيس رابطة الصحفيين العرب، قد أعلن، وقتها، لصحيفة «الاتحاد» ردّاً على هذا القرار قائلاً: إنّ القرار العسكري يشكّل خطوة خطيرة لسياسة الاحتلال الرامية إلى قمع حرية الصحافة والتعبير عن الرأي، وقال إنّها محاولة دنيئة لغرض التعامل مع أجهزة الاحتلال، كما أن القرار يعتبر مساً خطيراً للعرف الدولي الخاص بالصحافة.

اعتقالات إدارية

إن السلطات الإسرائيلية قامت باعتقال أعداد كبيرة من الصحفيين اعتقالاتاً إدارياً لستة أشهر قابلة للتמיד والتجديد، ومن الصحفيين الذين اعتقلوا إدارياً منذ العام 1985 حتى نهاية 1987:

- 1 - الصحفي قدورة موسى - مراسل المكتب الفلسطيني في جنين.
- 2 - الصحفي كامل جبيل - محرّر في جريدة الميثاق.
- 3 - الصحفي محمود الرمحي - مراسل الفجر في رام الله.
- 4 - الصحفي محمد عميرة - مراسل القدس في نابلس.
- 5 - الصحفي وليد سالم - محرّر في صحيفة الميثاق.
- 6 - الصحفي حسن عبد الجواد - اعتقل إدارياً قبل إبعاده للأردن.
- 7 - الصحفي ربحي العاروري - محرّر في مكتب المنار.



8 - الصحفي ماجد أبو عرب - مراسل الشعب في نابلس.

9 - مأمون السيد - رئيس تحرير الفجر سابقًا.

أمّا الاعتقالات لمدد مختلفة والغرامات المالية، والأحكام مع وقف التنفيذ، فإنه لا يوجد صحفي إلا واعتقل أو حُقق معه أو فُرضت عليه الغرامات والأحكام.

إقامات جبرية

هناك عدد كبير من الصحفيين فرضت سلطات الاحتلال عليهم أوامر الإقامة الجبرية في مدنهم أو قراهم أو مخيماتهم، مع إثبات وجودهم اليومي في مركز شرطة المنطقة التي يقطنون فيها، كما منعتهم من مغادرة منازلهم ما بعد الساعة السادسة مساءً، ومن هؤلاء الصحفيين:

1 - ريموندا طويل - إقامة منزلية في رام الله، وهي صاحبة المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية.

2 - أكرم هنية - رئيس تحرير الشعب.

3 - بشير البرغوثي - رئيس تحرير الطليعة.

4 - رضوان أبو عياش - سكرتير تحرير مجلة العودة - المكتب الفلسطيني.

5 - حمدي فراج - محرر في صحيفة الميثاق.

6 - طلال أبو عفيفة - رئيس قسم التحقيقات في الفجر.

7 - عبد اللطيف غيث - محرر في صحيفة الفجر.

8 - يوسف الجعبة - محرر في صحيفة الدرب.

9 - مأمون السيد - رئيس تحرير الفجر سابقًا.

10 - موسى جرادات - محرر في جريدة الفجر.

11 - صلاح زحبيكة - القائم بأعمال رئيس تحرير جريدة الشعب.

12 - نيهان خريشة - محرّر في جريدة الفجر.

ظلّ أن نذكر أنّ السلطات تضع دائماً الحواجز على الطرق، وتقوم بمصادرة الصحف المحلية بشكل متكرر.

هذا عدا عن أنّ السلطات الإسرائيلية تعتقل العديد من الصحفيين لعدّة ساعات وتحقق معهم، وتحطّم كاميرات تصوير الصحفيين وتستولي على ملاحظاتهم وأفلام كاميراتهم، وتمنعهم من التصوير. والسلطات الإسرائيلية تمنع معظم الصحفيين من السفر ومغادرة الأرض المحتلة وخصوصاً عبر الجسور، كما وتمنع العديد منهم من حضور المناسبات والمهرجانات والاجتماعات بأوامر مسبقة من الحكام العسكريين. ولعلنا لا ننسى أن نذكر الحملات المحمومة التي يقوم بها المتطرفون اليهود ضد المؤسسات الصحفية، والهجمات التي تعرضت لها بعض هذه المؤسسات وتحطيم محتوياتها، كما حدث في جريدة الفجر، وإرسال رسائل التهديد للقائمين على الصحف والمجلات وتوبيخهم ومداهمة مقر المؤسسات ونفتيشها بشكل فظ تخريبي، الأمر الذي يتناقض مع مفاهيم الديمقراطية المعلن عنها وظواهرها.

بقي أن نقول إنّ الشرطة الإسرائيلية تستطيع أن تحاكم أي صحفي أو كاتب على ما كتبه حتى لو سمحت الرقابة العسكرية بنشره. كما أن الشرطة الإسرائيلية تفسّر ما تنشره الصحف والمجلات الوطنية كما يخلو لها وتعطي المكتوب المنشور أبعاداً وتفسيرات لا تخطر على بال، ولا تحتملها المادة المنشورة، ممّا يعني أنّ كل الصحفيين تحت طائلة المحاكم والتفتيش والسجن والتحقيق.. وهم سجناء ومبعدون مع وقف التنفيذ.

كما أنّ المؤسسات والمكاتب الصحفية مغلقة ومداهمة مع وقف التنفيذ. (راجع مجلة العودة العدد 93، صفحة 19 - 20. والتقرير السنوي الذي أصدرته رابطة الصحفيين العرب، نشرة لمرة واحدة «أيار 1984 - كانون الأول 1986»، والصحفي الفلسطيني / نشرة لمرة واحدة «حزيران 1982»، والصحفي / العدد الأول «تموز 1985»).